اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	٧٥٠
الخيار	٧٥٠
الباذنجان	٧٥٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
الخس	٧٥٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

نحو سياسة فعالة للمنافسة وحقوق المستهلك

نزار قاسم محمد

أن التحول إلى نظام اقتصاد السوق له أركان أساسية يتعين استيفاؤها حتى يكون هذا التحول ناجحاً ومحققاً أغراضه التنموية. ويأتى في مقدمة هذه الأركان وضع السياسات الملائمة لانضباط السوق واستقراره، حيث يجب أن تتوافر القواعد والأطر الكفيلة بحماية حقوق أطراف المعاملات الاقتصادية في المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وجود رقابة فعالة على الأسواق، حيث ترتبط كفاءة عمل الأسواق، من وجهة نظر المستهلك والوحدات العاملة في السوق، بكفاءة الرقابة عليها. والرقابة على الأسواق لا ينبغى النظر إليها على أنها تدخل في عمل الأسواق بالمعنى الذى يفقدها حرية المبادرة والتكيف مع المعطيات الاقتصادية المحيطة بها، وإنما الرقابة هدفها مواجهة الأفعال والتصرفات الضارة بالسوق ذاته والماسة بقدرة العاملين فيه على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية في ضوء الاعتبارات التجارية وحدها، وكذلك لمواجهة الآثار السلبية الناشئة عن أفعال تهدف إلى الإضرار بالمستهلك وبالوحدات العاملة بالسوق. ولعل حماية المستهلك وتنظيم المنافسة يمثلان أهم أهداف الرقابة على الأسواق، وينبغى النظر إليهما على أنهما يحققان ذات الأهداف ولكن من خلال وسائل مختلفة. ومن هنا جاءت أهمية الارتباط بينهما ضمن فعاليات الرقابة على الأسواق.

يحقق مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية حماية للمستهلك بشكل غير مباشر بتحجيم ومنع الممارسات الضارة باستقرار السوق ومنع التواطؤ بين المنتجين والموزعين والموردين للتلاعب في الأسعار والكميات ومنع استغلال الوضع المسيطر للشركات للتأثير السلبى في الأسواق، وتنظيم عملية الاندماج بين الشركات . إن مشروع قانون حماية المستهلك يؤدى إلى تحقيق الحماية المباشرة له من خلال إرساء حقوق المستهلك متمثلة في حق الاختيار والتعويض عند الضرر ورد السلعة المعيبة، وحقه في الحصول على معلومات دقيقة عن خصائص السلعة ومكوناتها وأسعارها، واحترام ثقافته وعاداته. وباستقراء الإطار التشريعى والرقابى لقضية حماية المستهلك في العراق، نجد أنها تحتاج إلى مزيد من التفعيل من خلال منظومة شاملة تتكامل وتتسق مع الأجهزة الرقابية الموجودة حالياً والتى تعمل في هذا المجال.كما ينبغى أن تتطرق الرقابة على الأسواق إلى حماية المنافسة فيها، وذلك حتى يمكن لآليات التحرر الاقتصادى أن تمارس دوراً حقيقياً يهدف لإحداث تغيرات هيكلية في البناء الاقتصادى الوطنى وفي الممارسات الاقتصادية والتجارية التى تتم في نطاقه. الأمر الذى يتطلب ضرورة السيطرة على الممارسات الاحتكارية وذلك من خلال وجود جهاز حرفي قادر على تبين الممارسات الاحتكارية من عدمها، إضافة إلى قدرته على فحص ودراسة عمليات الدمج والاستحواذ وبيان آثارها الاقتصادية على السوق.

وكائز سياسة حماية المستهلك :

أن حماية المستهلك ينبغى أن تستهدف مصالح واحتياجات المستهلكين في ظل تفاوت الأحوال الاقتصادية والمستويات التعليمية والقدرة على المساومة، إضافة إلي تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمنصفة والمستدامة، وكذلك الإقرار بأن حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مكفولة للجميع من دون أن تؤدي إلى الإخلال بالحقوق الأساسية للمستهلك.

أن سياسة حماية المستهلك لا بد من ان تراعي الظروف والعادات والقيم السائدة، والموازنة بين حقوق كل من المستهلك والمنتج والمورد والمعلن بما يحقق المصلحة العامة، وفي نفس الوقت مراعاة المبادئ الإرشادية لحماية المستهلك التي أقرتها الأمم المتحدة .

ترتكز سياسة حماية المستهلك على عدة محاور أهمها :

١) وجود منظومة من الأجهزة الرقابية تضمن سلامة المعروض من السلع والخدمات ومطابقتها المواصفات القياسية.

٢) وجود تشريع متكامل لحماية المستهلك يضمن:

- تحقيق حماية فعالة لحقوقه وإجراءات مبسطة وغير مكلفة للحصول على هذه الحقوق حال انتهاكها .
- إعطاء الصلاحيات اللازمة للمؤسسات والتنظيمات التي تهدف إلى حماية المستهلك سواء تمثلت في مؤسسات حكومية يشارك فيها ممثلون عن الجهات غير الحكومية ذات الصلة بحماية المستهلك أو مؤسسات المجتمع المدني.
- وضع عقوبات رادعة تتدرج بحسب المخالفة يقضى بها قضاء حازم.

٣) : ضرورة نشر ثقافة حقوق المستهلك وتوعية المواطنين بحقوقهم من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف وإصدار النشرات والمطبوعات المتصلة بذلك.

٤) إصدار تشريع لحماية حقوق المستهلك

النتائج المرجوة من إصدار تشريع لحماية المستهلك :

١- تأكيد حق المستهلك في توافر معلومات تساعده على التمييز بين السلع والخدمات من حيث الجودة، مما يزيد من الفائدة التي يحصل عليها مقابل ما يدفعه من ثمن السلع والذي يؤدي بدوره إلى رفع مستواه الاجتماعي.

٢- توعية المستهلك بحقوقه وأهمية التمسك بها لما لها من تأثير بالغ الأهمية في جعل المجتمع أكثر إيجابية.

٣- توعية المستهلك وتشجيعه على رفض الكثير من السلع والخدمات المستوردة الرديئة مما يوفر الدعم والحماية للسلع والخدمات المحلية ذات الجودة.

في الهم الاقتصادي

(غش) مع سبق الاصرار

حسام الساموك

هكذا يتعامل رواد الغش التجاري في أسواقنا وتعاملاتنا اليومية ،ولا أنسى أن ثمة أنماطا أكثر غرابة يجري تداولها

١-٢

تعارف السوق التجاري على الغش التجاري والصناعي معا،بما يصطنعه المنتج من محاولات خفية أومعلنة، عبر استبدال المادة الخام بنوعية أقل كفاءة،او مايحاول المسوق أن يستبدل تاريخ صلاحية المادة أو أية ممارسات مماثلة بهدف غش المستهلك والتحايل عليه،لكننا ومن خلال تداولات السوق العراقية من غياب كامل لكل أجهزة الرقابة في ظل عشوائية التعاملات وفوضى التداول نشهد انماطا تجاوزت تماما اساليب الاستغفال أو التدليس المعتمدة عادة في مثل تلك الأشكال من الصفقات لتبدو أكثر (بجاحة) في فرض عملية الغش(عينك عينك كما يقولون) فلا يصدق هنا الا المثل البغدادي الأثير (تريد غزال خذ أرنب ،تريد أرنب خذ غزال)فهل ثمة اكراه حين تتحول العملية الى خيار وفق رغبة الراغب!!!

أسوق تلك المفردات في ضوء ما يلقاه متابعو حركة السوق والمبتلون بالتعامل اليومي مع مضارباته وليس ثمة أمثلة غرائبية أكثر من التندربها في هذا الشأن أو ذاك مما تشهده انشطة التجاذبات التجارية في أسواقنا،وبودي أن أستشهد بنماذج منها لنقف بحق على ما يجري بالخفاء والعلن من مثل تلك الأنماط العجيبة.

ساقتني الحاجة الى دهاليز السوق السوداء اضطرارا بفعل جهود وزارة النفط الجبارة عبر اصطناعها أزمات البنزين- وما أكثرها- لأبحث عن احد باعة عبوات البنزين -بحياء وكأنني المروج لتلك التجارة المشينة- فكان حظي مع شاب توقف للتو وبدأ بافراغ عبوات ذات حجم الخمسة لترات مرددا أنه خرج قبل دقائق من المحطة حيث لم يملأ خزان سيارته الا بعد أن بات في المحطة، وحين حاولت مساومته على السعر المرتفع الذي طلبه أصر على أنه لايمكنه التنازل عن سعره لأن العبوة التي يبيعها متكاملة وحسب مقاسها الأصلي مشيرا الى خط صغير في الجانب العلوي منها مؤكدا انه مؤشر اللترات الخمسة المعتمد لكني ومن باب الفضول -ربما-وبعد أن اكمل افراغ أربع عبوات حدقت جيدا بالمؤشر لأجد أن المؤشر لم يحدد اللترات الخمسة التي دفعت أثمانها صاغرا بل كانت تشير الى أربعة لترات ونصف اللتر مما يعني أن البائع انتزع مني عنوة لترين من البنزين دفعت ثمنهما بأغلى ما كان عليه البنزين وفقا لأسعار السوق السوداء،مما حملني أن أسأل صاحبي-أو قل غريمي-عن هذه المفارقة المرة ليجيبني بكل برود بأنه ملأ لي العبوة فوق ذلك المؤشر،ما حملني أن اذكره بأنه أكد علي لأكثر من مرة اعتماد مؤشر الأربعة لترات ونصف اللتر كمقياس لمصداقية اعتماده القياس المنضبط فكان جوابه الأكثر غرابة : وماذا يعني أن نأخذمنك لترين من البنزين في هذه الأزمة الكافرة؟

هكذا يتعامل رواد الغش التجاري في أسواقنا وتعاملاتنا اليومية،ولا أنسى أن ثمة أنماطا أكثر غرابة يجري تداولها لابد من أن اعرضها في عمود الغد تعبر الغش التجاري لتدخل في اطار الغش الصناعي لكنها بالتأكيد ستسجل نمطا من الريادة غير المسبوقة في آليات الغش المتعارف عليها.

توقعات بزيادة أنتاج دهوك من القمح الى ٢٠٠ الف طن هذا العام

دهوك /المدى

توقع مدير زراعة دهوك، الخميس، أن يصل انتاج محصول القمح في المحافظة الى (٢٠٠) ألف طن لهذا العام بزيادة نحو ٢٥٪ عن إنتاجية العام الماضي.

وقال بهجت محمد يحيى مدير زراعة دهوك "نتوقع أن يصل انتاج القمح هذا العام الى (٢٠٠) الف طن مقارنة بـ (١٤٩) الف طن العام الماضي، ونتوقع كذلك زيادة في إنتاجية الشعير التي بلغت (٦١) الف طن في الموسم الماضي."

وأضاف يحيى "عملية تسلم محصولي الحنطة والشعير قد بدأت منذ منتصف الشهرالحالي حيث تم افتتاح ثلاثة مراكز بالمحافظة في أقضية زاخو وفايدة وشيخان." ويقع قضاء زاخو شمالي غربي مدينة دهوك، فيما تقع فايدة إلى الجنوب الغربي من المدينة، في حين يتبع قضاء شيخان (٥٠ كم شمال الموصل) محافظة نينوى من الناحية الإدارية.

وتابع "يتم تحديد أسعارالشراء من المزارعين حسب نقاوة المحصول و بثلاثة مستويات حيث حدد مبلغ (٥٤٠) الف دينارعراقي للطن الواحد لمحصول القمح من الدرجة الاولى و(٤٥٠) الف دينارعراقي للدرجة الثانية و(٢٨٢) الف دينارعراقي للدرجة الثالثة، كما حددث وزارة الزراعة مبلغ (٢٨٢) ألف دينارعراقي للطن الواحد لمحصول الشعير."

وأشار مدير زراعة دهوك الى أن نسبة زيادة الاسعار هذا العام بلغت (٢٠٪) مقارنة بالعام الماضي، موضحا أن نوعية الانتاج في هذا الموسم جيدة مقارنة بالعام الماضي من حيث جودة المنتوج وذلك نتيجة للحملات المستمرة التي قامت بها المؤسسات الزراعية في المنطقة للقضاء على الافات والادغال.

يشارالى ان المساحات المزروعة بمحصول القمح في عموم محافظة دهوك تصل الى نحو (٥٠٠) ألف دونم وهي متقاربة مع المساحات المزروعة العام الماضي والبالغة (٤٩٩) الف دونم.

ارتفاع الطلب وانخفاض سعر صرف الدولار

بغداد / وكالات

اختتمت جلسات الاسبوع الحالي لمزاد البنك المركزي العراقي الخاص ببيع وشراء الدولار بجلسة ، الخميس، التي شهدت ارتفاعا عاما في الطلب الكلي والحوالات والطلب النقدي على حد سواء .

وبينت النشرة الدورية التي يصدرها البنك المركزي عن حالة المزاد أن الحجم الكلي للطلب بلغ ٧٣ مليونا و٥٢٠ الف دولار مقابل ٦٣ مليونا و١٦٠ الف دولار الاربعاء.

وتوزعت طلبات الشراء بواقع ٢٠ مليونا و٩٢٠ الف دولار نقدا (وهو اعلى طلب للشراء النقدي خلال جلسة واحدة لاكثر من شهرين)، فيما كان حجم الطلب على الحوالات الخارجية ٥٢ مليونا و٦٠٠ الف دولار قام البنك بتغطية الطلبات بالكامل بسعر صرف كلي بلغ ١٢٥٤ ديناراً للدولار الواحد بانخفاض نقطة واحدة عن سعر صرف الاربعاء البالغ ١٢٥٥ ديناراً.

فيما تقدمت المصارف الـ ١٢ المشاركة في المزاد بعروض لبيع ٣ ملايين دولار اشتراها البنك كاملة بسعر صرف بلغ١٢٥٢ دينارا.

وأوضح علي الياسري، احد المتعاملين مع البنك للوكالة ان التحويل والشراء النقدي بلغ اوجه الخميس كون المتعاملين قرأوا سياسة البنك السعرية للاسبوع الحالي بواقع انخفاض نقطة يوميا بعد ان مارس سياسة التعطيش للمتداولين الاسابيع الماضية في السياسة السعرية التي التزمت الثبات العالي في الاسابيع الماضية مما جعل المتداولين يتعطشون للانخفاض مهما كان بسيطا ليقوموا بتحويلاتهم.

مليون و٨٠٠ ألف دولار لإعادة تأهيل معامل نسيج الحلة

بابل/المدى

دعا فلاح لطيف الذهب مدير مصانع نسيج الحلة الى اعتبار توفير مبلغ قدره مليون و٨٠٠ الف دولار كمنحة لاعادة تاهيل وشراء مكائن جديدة للمصانع مشيرا الى ان مصانع نسيج الحلة لم تحصل على أي دعم خلال هذا العام كما ان مجلس المحافظة لم يخصص اية مبالغ لها اذ استثنى المجلس الدوائر المرتبطة بوزارة الصناعة من اية تخصيصات مالية لهذا العام.

واضاف ان المبالغ التي تنوي وزارة المالية تقديمها لنسيج الحلة تأتي ضمن خطة لاعادة تأهيل عشرة مصانع كبيرة في العراق مشيرا الى ان صعوبات خارجة عن ارادة المنتسبين العاملين قد ادت الى توقف المصانع تقريبا بسبب الاوضاع الامنية التي تضمنت ساعات العمل بمعدل ٥٠٪ بعد ان كان العمل يستمر لمدة ٢٤ ساعة كما ان دخول البضائع المستوردة دون قيد او شرط قد اضر بالمنتجات الوطنية فضلا عن التذبذب في التيار الكهربائي الذي يؤدي انقطاعه لاقل من دقيقة الى توقف العمل لساعة كاملة ويضاف الى ذلك تاثر المصانع التي تقع وسط الحلة بالعطل والمناسبات موضحا ان هناك محاولة تجري لاعادة تشغيل المصانع خلال حزيران المقبل بضوابط انتاج جديدة وبشكل تدريجي على الرغم من المصاعب التي تواجهها مصانع نسيج الحلة.

الى ذلك اعلن الذهب عن استعداد معارض البيع المباشر التابعة لدائرته لتجهيز الدوائر بكل احتياجاتها من المنتجات والاجهزة والقرطاسية والمكاتب والابواب والشبابيك وباسعار المنشأ .

واضاف الذهب ان معارض نسيج الحلة الخمسة الموجودة في بابل وشارع السعدون في بغداد ومعرض الكاظمية ومعرض كربلاء ومعرض النجف على استعداد لتجهيز الدوائر باحتياجاتها من منتجات وزارة الصناعة والمعادن وايصال البضائع الى دوائر الدولة او المستهلك بسعر المنشأ وكذلك تلبية احتياجات بابل والمحافظات المجاورة لاية منتجات صناعية اخرى .